الحويلة يطالب بتطبيق العدل والمساواة بين قانونيي الدولة

أيد النائب السابق ومرشح الدائرة الخامسة د.محمد الحويلة المطالب والحقوق المشروعة للقانونيين التي سلبها منهم ديوان الخدمة المدنية، مؤكدا أن تطبيق مبدأ العدل والمساواة بين الموظفين هو أســاس نجاح عمل الدولة في تحقيــق التنمية الاقتصادية والتوازن الوظيفي، مطالبا سمو رئيس مجلس الوزراء الشيخ جابر المبارك بمعالجة ما فعلته الحكومة السابقة بإدارتها السيئة وتخبطها في منح الزيادات والكوادر لجهات دون أخــرى، الأمر الذي قد أحدث خللا وثغــرات لا يمكن إصلاحها إلا بمساواة الجهات التي أهملتها الحكومة الســابقة، والاستجابة لمطالب النقابات، وإقرار حقوقهم المشروعة ونزع فتيل الإضرابات بالبلاد. وأكد الحويلة في تصريحه أن القانونيين هم الركيزة القانونية في البلد والمعنية بتطبيق القانون ومبادئ الدستور وحماية المال العام للدولة ورصــد المخالفات، فلا يتصور قيام مؤسســة أو جهة دون وجود جهاز قانوني يحميها وينظمها. مستغربا من إعطاء قانونيين كادرا في جهات وعدم إعطائه لباقي الجهات، خاصة أنهم حاصلون على نفس المؤهل ولديهم نفس طبيعة العمل، مؤكدا ضرورة مساواة القانونيين بالحقوقيين، حيث إن دور القانونيين لا يقل أهمية، بل قد يكون دورهم أكبر، حيث إنهم يؤدون العمل الإداري والقانوني في الوقت نفســه، لذا يكون العبء الوظيفي على القانونيين مزدوجا، فيجب على الحكومة تحقيق مطالبهم المســتحقة. كما طالب ديوان الخدمة المدنية بتغيير مســميات القانونيين وإعطائهم مسميات تتناسب مع مؤهلاتهم العلمية، مشيرا الى أن المسميات الحالية لهم لا تتناسب مع مؤهلاتهم العلمية ولا مع المهام الموكلة اليهم، مما أضاع عليهم حقوقهم الوظيفية، مؤكدا أن القانوني قانوني أينما ذهب لا يحق لأحد تجريد مسماه منه ولا يمكن تسميته إلا بهذه الأسماء (محام- محقق- مستشار)، أما المسميات التي منحها ديوان الخدمة للقانونيين العاملين بالجهات الحكومية فلا تســتند الى أي مرجع قانوني، لأن القانونيين في الجهــات الحكومية هم من يقومون بالتحقيق الإداري، وهم من يصنعون عقود الجهة التي تصل الى ملايين الدنانير ويقومون بصياغة وكتابة مذكرات الدفاع وترسل جاهزة الى إدارة الفتوى والتشريع لتقديمها أمام القضاء، فهم يستحقون مسمى محام أو محقق نظرا لهذه الأعمال التي يقومون بها.

د.محمد الحويلة

المزين: المال السياسي وصل الحقائب النسائية

اكد مرشح الدائرة الثالثة فيصل المزين ان التصويت واجب وطني وامانة في اعناق الشــعب وعليهم ان يحسنوا الاختيار ان يكون صوتهم للكويت ومصالحها دون النظر الى مصالحهم الشخصية، لافتا الى انه على الرغم من تعاون وزارة الداخلية فــي فرض العقوبات الا انها لا يمكنها ان تســيطر على جميع المرشحين، لافتا الى ان الرقابة يجب ان تكون ذاتية قبل ان تكون أمنية، مستدركا «اتعجب مما تردد مؤخرا عبر الدواوين ان المال السياســي وصل الحقائب النسائية الفارهة والتي تعتبر شكلا من اشكال بيع الضمير عبر حقيبة باهظة الثمن تحوي آلاف الدنانير يتوارى من خلالها المرشح عن عيون القانون ليوزعها مندوبوه على السيدات لضمان الفوز بأصواتهن».

فيصل المزين

وأضاف المزين «ان عملية مراقبة شراء الأصوات الذمم امر يصعب رصده بشــكل دقيق كونه ينبع من الرقابة الذاتية قبل الأمنية والذي يشــير الى ان شراء الذمم جريمة أخلاقية قبل ان تكون شــهادة زور وظاهرة باتت منتشرة لضمان وصول المرشحين الى قبة البرلمان، حتى بات الناخب هو المسؤول بالدرجة الاولى عن وصول العناصر الفاسدة الى المجلس القادم».

في الجانب نفسه، شدد المزين على أهمية ترجمة خطابات صاحب السمو الامير ســابقا والتي تشير الى حسن الاختيار والابتعاد عن التأزيم والفوضى قائلا «ان عملية المراقبة على شراء الذمم باتت مشتركة بين وزارة الداخلية وجهات الحكومة وذلك بمحاربة من يقوم بخطف صوت المواطن بســلاح القوة المالية الامر الذي ينعكس في مسار الحياة الديموقراطية»، مؤكدا انه على الناخب ان يعي تماما ان النائب يعتبر وكيلا عن الشعب ويجب ان يملك اكبر قدر من الامانة لنقل همومه وقضاياه دون النظر الى مصالحه وأجنداته الشخصية.

واســتدرك المزين «لقد جاء هذا المجلس بعد سلســلة من الصراعات والتوترات السياســية الملتهبة والذي يستلزم من الجميع التحلي بالامانة والصدق ،وعلى الناخب ان يدرك تماما ان من يشتري صوته سيبيع قضيته ووطنه. والسؤال الذي يطرح نفسه اذا كان المرشح الذي يعرض شراء اصواتهم بمبالغ مالية كبيــرة فما هي الفائدة التي تعود عليه من دخوله للمجلس»، مشيرا الى ضرورة اقرار قانون الذمة المالية على جميع قياديي الدولة ولا يقتصر الامر على نواب الامة فقط.